واستسلاميين بالوصول الى جنيف والمشاركة فيه على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وثورته ، مما يستوجب من واضعي المخطط التآمري ، ان يكون في رأس جدول اعمالهم تقزيم المقاومة الفلسطينية واسقاط بنادقها ولجم جماهيرها .

لذلك فالازمة التي افتعلتها الكتائب واتت بحكومة العسكريين لم تنته مطلقا برحيل هذه الحكومة . وهو ما يدعونا جميعا في الحركة الوطنية اللبنانية ، وحركة المقاومة الفلسطينية لتشديد تلاحمنا بغية فرض مطالب الحركة الشعبية ، وعدم السماح للكتائب وللسلطة من تنفيذ مخططات عزل حركة المقاومة عن الحركة الوطنية ، وفسخ روح التلاحم العضوي الذي يجمع الشعبين اللبناني والفلسطيني.

ان رحيل الحكومة العسكرية هو بحد ذاته هدف، لكنه ليس الهدف الوحيد المطلوب في هذه المرحلة .

فالحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية وكافة القوى المناهضة للفاشية والعسكرية في لبنان، كلها اجمعت على حل حزب الكتائب الفاشي ومعاقبة المسؤولين عنه لانهم ادينوا على فعلتهم التآمرية هذه. اضافة الى المطالب الاخرى التي اكدتها كل القطاعات الشعبية ورفضتها الكتائب الفاشية ، كتعديل قانون الجيش ، وتعديل القانون الضريبي المعمول به ، واقرار قانون التجنس .

ان العلة كل العلة تكمن في هذا النظام « نظام الاقتصاد الحر والديمقراطية البرلمانية » . لان الاقتصاد الحر لا يعني سوى حرية الاضطهاد والاستغلال والمتاجرة من قبل التحالف الطبقي الرجعي السائد والحاكم في لبنان للغالبية اللبنانية الشعبية العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة الكادحة .

ولان الديمقراطية لا تعني سوى مسرحية تمثل على الشعب الكادح في البرلمان ومن خلال الانتخابات النيابية المزيفة لارادة الجماهير والتي تسمح « للسادة الحكام الطبقيين » بجلد ظهور الشعب وقمعهم بالرصاص وزجهم في المعتقلات وتقديمهم للمحاكم العسكرية والمدنية باسم القانون والدستور الذي وضعته قوى الاقطاع والراسمال الاحتكاري والعقاري .

الازمة باقية ما بقيت جماهير الشعب تناضل ضمن الايديولوجية الطائفية التي لا يستفيد منها الا « الزعماء التجار الرأسماليين » مسلمين ومسيحيين.

الازمة باقية ما لم تخرج من صفوف الشعب الحركة الوطنية الطبقية الجديدة المصممة على قطع صلاتها بكل البنيان الفاسد القائم ، والعاملة على هدمه وتشييد الديمقراطية الشعبية الجديدة .

فحتى لا نسمح للرجعيين بتمرير مخططاتهم ، علينا ان نقف جميعا صفا واحدا ، في خندق واحد الى ان تتحقق كافة مطالب الحركة الشعبية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية .

ولنتأكد ان رحيل حكومة العسكريين ليس بالهدف الوحيد المطلوب ، وعلينا ان نبقي اصابعنا على الزناد حتى نواجه كافة الاحتمالات المتوقعة ، وعدم السماح للسلطة بتحقيق اي مأرب من مآربها .

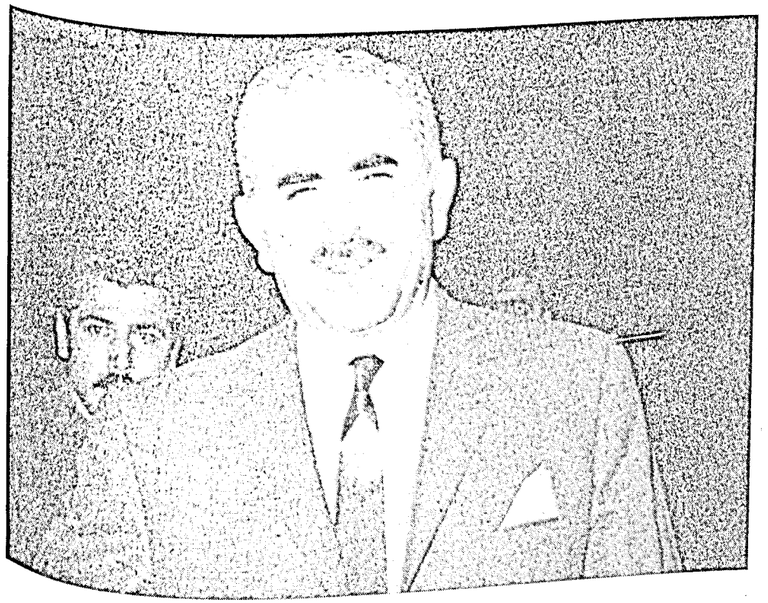

الحكومة رهن بما تفعل .. لا بما تطرح !

لقد كلف رئيس الجمهورية السيد رشيد كرامي بتشكيل حكومة تكون خلفا للحكومة العسكرية ، التي رفضتها الجماهير الشعبية ، كما رفضتها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية . ولقد قبل الرئيس المكلف هذه « المهمة الصعبة » على اساس تخليص الاجواء اللبنانية من الازمة التي افتعلتها عصابات الكتائب وما تزال !

لكن نقول في هذا المجال ، ان العبرة ليست بتغيير الاشخاص والحكومات ، حيث الازمة اكبر من كل الشخصيات والحكومات . بل العبرة بما تفعل وتمارس هذه الحكومة او تلك . ولنا تجارب عديدة، مارست ممارسات الحكومات التقليدية الموغلة في رجعيتها . حيث اننا نعيش في ظل نظام رجعي يحكمه تحالف طبقي معادي لكل ما هو وطني وكل ما هو تقدمي ... وهمه الوحيد جباية الارباح على حساب مصائب الجماهير الشعبية الكادحة .. وهو الذي يدفع الجماهير للتحرك وحمل السلاح في وجهه السلطة .

اذن مجيء رشيد كرامي الى الحكم ، او اي شخص اخر ، والموقف منه لا يكون مطلقا وفق البرامج والتصريحات التي يطلقها ، بل هو رهن بما يفعل ويمارس .

ان للحركة الوطنية والجماهير الشعبية مطالب في هذه المرحلة ... واي انتقاص منها ، هو العودة بالازمة من جديد .

فمطلب ترحيل الحكومة العسكرية ، لم يكن وحده المطلب الجماهيري والوطني في هذه المرحلة ، بل رافقه مجموعة مطالب ، يتحتم علينا التمسك بها لفرضها على جدول اعمال الرئيس المكلف :

١ — حل حزب الكتائب الطائفي الفاشي ، ومعاقبة مسؤوليه المسؤولين عن المجازر، والمسؤولين عن ضحايا الاعتداءات . وسحب الاسلحة منهم ، لانهم لم يستخدموها في يوم من الايام لمحاربة عدو فلسطين ولبنان — اسرائيل — بل رفعوها وسيرفعوها دائما بوجه كل وطني موجود على ارض لبنان ، بدون تمييز .

٢ — التمسك بقضية تعديل قانون الجيش ، وبدون تسييس .

٣ — اقرار قانون التجنس بعد تعديله لتستفيد منه قطاعات واسعة من جماهير شعبنا اللبناني الكادح .

٤ — تعديل السلم الضريبي المعمول به في لبنان ليطال كبار الاغنياء والراسماليين ، الذين يدافع عنهم الكتائب ويرعى مصالحهم .

ان التأكيد على هذه المطالب والعمل على تنفيذها ، هو المعيار الذي نقيس به طبيعة هذه الحكومة . فحتى تتحقق كافة المطالب ، علينا ان نكون يقظين ، حذرين لكل خطوة نشتم منها رائحة العودة بنا الى جو المجازر ، ليكون ردنا عليها اوسع واشمل واعنف ، فالمطالب لا تفرض الا بالقوة . ٥ — عدم التعرض باي شكل من الاشكال لوجود الفدائيين على ارض لبنان .

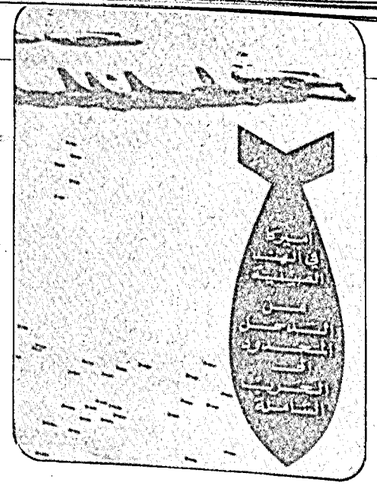

بقية ملف العدد السابق

أميركا في الهند الصينية:
من التدخل المحدود الى الحرب الشاملة

في هذه الحلقة نتابع عرض الملف الكامل لمراحل التدخل الامريكية المختلفة في الهند الصينية ، ومراحل الهزيمة الكبرى التي واجهتها الامبريالية الامريكية على ايدي الشعوب الثائرة في تلك البلاد .

■■■

وقد بدت بوادر هذه النوايا على اثر وصول المحادثات الرسمية بين الطرفين الفيتناميين الى الطريق المسدود في سنة ١٩٧٤ ، وكان القتال ما يزال مستمرا بين القوات الثورية والقوات الحكومية ، برغم قرار وقف اطلاق النار الرسمي . فكما كانت الولايات المتحدة تدرك بان قيمة الاتفاقية لم تكن اكثر من فرصة ، او مخرج ملائم لها ، لسحب قواتها المهزومة واستعادة اسراها ، وكانت سايغون تدرك ذلك ، فان القيادة الثورية لم تنظر الى اتفاقية باريس، الا كتتويج لانتصار الثورة على المعتدين الامريكيين بعد طول نضال ، اختتمت بها مرحلة النضال المقاوم ضد التدخل العسكري الامريكي المباشر ، لتبدا مرحلة اخرى اعلى ، تستكمل فيها مسيرتها النضالية ضد نظام الحكم العميل وسياسة الفيتنمة الامبريالية .

ولكن الاعلام الامبريالي والاعلام الرجعي الماجور ، حرص في البدء ، على تصوير اتفاقية باريس بمثابة صفقة تنازل فيها كل الفرقاء لانهاء الحرب واستتباب السلام . وراحت حملات اعلامية امبريالية تروج للزعم القائل بان العالم في فيتنام قد شهد اخر حروب التحرير الشعبية ، تنعي امال التحرر والانعتاق من قبضة الامبريالية لحركات التحرر الوطني الاخرى في العالم الثالث ، وتنذرها مشيرة الى اضطرار الثورة الفيتنامية ، بعد اصرار طويل على المجابهة العسكرية مع الامبريالية الامريكية ، الى القبول بـ « تسوية » الصراع . ولكن انهيار وقف اطلاق النار في فيتنام فور اعلانه ، واستمرار الاشتباكات بين الفريقين، اخرس تلك الابواق الدعائية الامبريالية . وبدا واضحا بان الولايات المتحدة والحكم العميل في سايغون مصران على انتهاك اتفاقية باريس المستندة الى روح اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٥٤ . وان الثورة الفيتنامية مصممة على متابعة النضال ضد هذا الحكم العميل ، وقادرة على متابعة هذه المجابهة .

● اتفاقيات باريس .

ان اربع ادارات متتالية شنت على فيتنام اطول حرب واكثرها كلفة واشدها فحشا في تاريخ الولايات المتحدة . ونتيجة فشل هذه الحرب ، اضطرت الولايات المتحدة ان توقع اتفاقية باريس بشان فيتنام وترحل جيشها الغازي . ولكنها لم تتخل بشكل من الاشكال عن مخططاتها الاستعمارية الجديدة في جنوب فيتنام . فطوال الفترة ما بين توقيع الاتفاقية والهجوم الثوري الرئيسي الحاسم في ٣٠ نيسان ١٩٧٥ ، واصلت الولايات المتحدة انخراطها العسكري وتدخلها في جنوب فيتنام .

فقد تركت وراءها جيشا سايغونيا قويا جدا وعلى درجة عالية من الكفاءة ، بشهادة البنتاغون الذي رعى عمليات تطويره وتعزيزه . وتركت وراءها جيشا من الخبراء الامريكيين الموهين باللباس المدني ، ومراكز قيادة عسكرية وبوليسية مموهة بلافتات « القنصلية الامريكية » . باختصار تركت ما توهمت انها الضمانات بان تستطيع مواصلة الحرب في فيتنام بالتفويض ، وراحت تنفق المساعدات المالية والعسكرية لنظام حكم فان ثيو الارهابي الفاسد لتمكنه من تحمل مضاعفات رفض تطبيق اتفاقيات باريس ، والانتصار العسكري على الثورة .

وانتهاكات الولايات المتحدة والنظام السايغوني لاتفاقيات باريس سلسلة طويلة من الصعب ايرادها . وعلى سبيل المثال :

ينص الاتفاق حول وقف الحرب واحلال السلام في فيتنام ما يلي :

المادة الاولى : تحترم الولايات المتحدة وجميع البلدان الاخرى استقلال ، وسيادة ، ووحدة وسلامة اراضي فيتنام ، المكرسة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٥٤ بشان فيتنام.

المادة الرابعة : توقف الولايات المتحدة التزامها العسكري وتدخلها في الشؤون الداخلية لجنوب فيتنام .

ولكن منذ توقيع اتفاقية باريس تموهت الاجهزة العسكرية الامريكية الموجودة في فيتنام بمكاتب مدنية لكنها واصلت القيام بالاعمال السابقة . فقد اقامت الولايات المتحدة اربع « قنصليات عامة » في دانانغ ونهاترانغ وبين هوا وكان تهو ، حيث توجد (بالمصادفة ؟!) مراكز قيادة المناطق العسكرية الاربع التابعة للقوات السايغونية — ان تلك القنصليات لم تكن الا مراكز قيادة امريكية للمناطق العسكرية والاقاليم . وبمثل ذلك التنظيم الموضوع تحت تصرف « الحاكم العام » (السفير) غراهام مارتن، فان الولايات المتحدة كانت في الواقع تدير جهازي الحرب والقمع التابعين لادارة فان ثيو .

اما البنتاغون ، فانه قد اعترف علنا بمسؤولية الولايات المتحدة الكاملة ازاء الستراتيجية العدوانية التي يتبعها نظام